رجلا انتهى الى الامام وهو راكع فكبر ذلك الرجل ووقع تكبيره وهواى الحالة
الى الركوع اقرب منه الى القيام فصلوته فاسدة لعدم صحة شروعه لان الشرط
وقوع تكبيرة الاحرام في محض القيام ولم يوجد رجل احدب بلغت حدوبته الى
الركوع وذكر في عيون الفتاوى اذا ادرك الرجل الامام واقتدى به في ركعة بعد ما
سجد الامام تلك الركعة سجدة فركع المقتدى وسجد سجدتين مع الامام تفسد
صلوته لانه انفرد بصلوة ركعة كاملة موضع فرض فيه الاقتداء ولو انه ادرك
الامام بعد ما ركع وهو بعد في السجدة الاولى فركع وحده وسجد السجدتين مع الامام
لا تفسد صلوته وان كانت لا تحتسب له تلك الركعة لان زيادة ما دون الركعة غير
مفسدة للصلوة واذا ركع المقتدى قبل ركوع الامام ورفع رأسه قبل ان يركع الامام
لم يجز ذلك الركوع حتى لو لم يعده عند ركوع الامام ومضى على صلوة الامام فسدت
صلوته وان ادرك الامام وهو راكع بعد اجزاه اى اجزاء المقتدى ذلك الركوع عند
خلافا لزفر واذا استوى الى القيام واراد ان يركع فكبر ليقوم تكبيرة الافتتاح ووقف
حتى رفع الامام رأسه من الركوع لا يصير المقتدى مدركا لتلك الركعة بل يركع مسبوقا بها
وكذا لو لم يقف بعد التكبير بل ركع لكن وقع ركوعه مع رفع الامام رأسه لا حد هذين القولين
وقال زفر يصير مدركا لتلك الركعة ثم اعلم ان مدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرة تعين
خلافا للبعض ولو نوى بتلك التكبيرة الواحدة الركوع والافتتاح جاز ولغت نيته
بشرط وقوعها حال القيام كما تقدم وتكبيرة الركوع متعلقة بادنى ما يطلق عليه اسم
الركوع فتم عند ابي حنيفة وصاحبه رح خلافا لمن شرط الطمانينة على ما مر بيانه وتذكرة الشروع
اى شروع المستحب اذا لم يقل تلك تسبيحات ولم يمكث مقدار تلك ذلك لا يجوز ركوعه
وهذا قول بعض كتب ابو مطيع البلخي بفرضية التسبيحات الثلاث في الركوع والسجود حتى
لو نقص واحدة لا يجوز ركوعه ولا سجوده وكذا تكبيرة السجود متعلقة بادنى ما يطلق

عليه

عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة على الارض وذكر ازاد الفقيه وكذا غيره
ان ادنى تسبيحات الركوع والسجود الثلث واوسطه خمس مرات واكمله سبع
مرات لقوله عليه السلام اذا ركع احدكم فليقل سبحان ربي العظيم وذلك ادناه واذا سجد فليقل سبحان ربي الاعلى ثلث مرات وذلك
ادناه والمراد ادنى ما تحصل به السنة ولذا كرها المتقدمون عن الثلث واذا كان
الثلث ادنى والمستحب الايتار نا سب ان يكون اوسطه خمسا واكمله سبعا ويزيد
المنفرد ما شاء مع الايتار واما الامام فلا يزيد على الثلث الا برضا الجماعة ولما
من الفرائض السجدة وهي فريضة تتادى بوضع الجبهة على الارض او ما يتصل
بها بشرط انحناء اصلح لزائد على نهاية الركوع مع الخرور عن حد القيام والكمال
في وضع الجبهة والانف والقدمين واليدين والركبتين لقوله صلى الله عليه و
سلم امرت ان اسجد على سبعة اعظم على الجبهة واليدين والركبتين واطراف القدمين
والانف واحد في الجبهة لان عظمها واحد وان وضع جبهته دون انفه جاز
سجوده بالاجماع ولكن ان كان ذلك من غير عذر يكره لذكره في المزيد والمفيد
وذكره التحفة والبدايع انه لا يكره والاول اظهر لما روى انه عليه السلام كان اذا سجد
امكن انفه وجبهته من الارض وان وضع القدمين جبهته فكذلك يجوز سجوده
ولكن يكره ان كان بغير عذر عند ابي حنيفة رح وقالا لا يجوز السجود بالانف وحده
الا اذا كان جبهته عذر وهو رواية اسد بن عمرو عن ابي حنيفة رح وفي الزاهدي ذكر الانف
وهو اسم لما صلب دليل على انه لا يجوز السجود على الارنبة وان عليه ان يمكن جانب
منه وكفاية للجانبين عند ابي حنيفة رح اذا وضع الارنبة فقط لا يجوز وانما يجوز اذا وضع
عظم انفه ولو وضع حده في السجود اوقنه وهو ملتقى الحاجبين من الجانبين لا يجوز
سجوده بالاجماع وان اى ولو كان ذلك من عذر ما منع من ادوا السجود على الجبهة

Copyright © King Saud University